اليمن تطبق أنظمة حديثة تربط مشروعات التنمية والتجارة بالاستدامة البيئية

كتب/ أحمد حسن

■،، أكدت دراسة علمية حديثة أن بلادنا قطعت شوطا كبيرا في وضع الأسس العلمية لمقومات التكامل الاقتصادي والاستدامة البيئية وربط مشروعات التنمية الاقتصادية والتجارية بالبيئة والحفاظ عليها كمورد تنموي للمستقبل.

وقالت الدراسة إن اليمن تمكن بفضل التقدم المحرز في وضع التشريعات والقوانين الحديثة من ربط مشروعات التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية كشرط أساسي لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والتنموية والتجارية الأمر الذي يعكس مستوى الوعي بقضايا البيئة وفهم أبعادها ودورها المستقبلي للأجيال المقبلة.

ودعت إلى إعطاء قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة في الجمهورية اليمنية مزيدا من العناية والاهتمام باعتبار قضايا التجارة والبيئة من القضايا الحديثة نسبياً والمهمة على الصعيد الوطني والعالمي في آن واحد.

وتقول الدراسة المعدة كثمرة من ثمرة تعاون مشترك بين كل من الهيئة العامة لحماية البيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ؟ الأسكوا إن جوهر قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة يتمحور في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى التنمية والحفاظ على البيئة بكافة مكوناتها الحيوية والذي يأتي من خلال رسم سياسات اقتصادية تنموية تراعي البعد البيئي محققة بذلك شرط الاستدامة بأبعادها المختلفة.

مؤكدة أن اليمن سيجني فوائد اقتصادية جمة هذا الاتجاه منها التكيف مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ووضع الأرضية المناسبة للسلع والخدمات المنتجة في اليمن حتى تتمكن من الوصول إلى الجودة المطلوبة وتصبح قادرة على أن نجد لها موطئ قدم في الأسواق المفتوحة إقليمياً وعالمياً أو حتى على سبيل توفير البيئة المناسبة لهذه السلع والخدمات من تحسين نوعيتها بحيث تكون مقبولة في السوق المحلي.

وتكمن الحاجة الملحة إلى الاهتمام بقضايا البيئة والتجارة في اعتبارها مكونين مهمين في عملية التنمية المستدامة والجمهورية اليمنية باعتبارها دولة نامية تسعى في هذا إلى تطوير و تنويع مصادر دخلها ينبغي عليها ومنذ الآن إعطاء هذا الملف حقه حتى يتم تحقيق المعادلة المرجوة من القدره على بناء قاعدة اقتصادية وما سيتبعه من نشاط صناعي وتجاري وزراعي شريطة أن يكون ضمن إطار من القواعد التي تضمن الحفاظ على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وهنا يمكن أن يطلق عليها تنمية مستدامة باعتبارها تنمية يتم فيها مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (عناصر التنمية المستدامة).

وأوضحت الدراسة أن الاستدامة البيئية للمشروعات تعتبر جزءا لا يتجزأ من المشروعات وأي خلل فيها يؤدي إلى رفض وعدم قبول تلك المشاريع حيث تعتبر الاستدامة البيئية للمشاريع إحدى الأسس المكونة للمواضيع المختلفة سواءً كانت تشريعات وقوانين أو تقارير واستراتيجيات وطنية.

كما أن الحكومة اليمنية تدرك ومنذ أن وضعت رؤية اليمن ٢٠٢٥م أن المحافظة على البيئة ليس قضية اليوم بل أنها أكثر ارتباطا بالمستقبل القريب والبعيد وتمس مقدرات الأجيال القادمة وإدراكًا للعلاقة بين البيئة والتنمية ولأهمية الإدارة البيئية السليمة ينبغي العمل على تعزيز التوعية والاهتمام بالبحث والتطوير في هذا المجال والارتقاء بالعمل البيئي الرسمي والأهلي حيث تتلخص أوليات العمل البيئي في تعزيز أدارة المياه ومنع تلوث أحواض المياه والحد من تدهور موارد الأرض والموائل وتنظيم إدارة المخلفات والتأثيرات الصناعية بالإضافة إلى التأكيد في الأخير على ضرورة الدخول في مجال صناعات البيئة والاهتمام بهذا القطاع الجديد وإقامة المنشأة التخصصية والمساهمة في إنتاج منتجات تساعد على حماية البيئة.

وتقوم السياسة الوطنية في الاستدامة التنموية للمشاريع على عدة اعتبارات وأسس تنطلق من أن الجمهورية اليمنية بلداً ناميًا يسعى إلى تحسين اقتصادياته من خلال توسيع قاعدة الإنتاج في شتى القطاعات الإنتاجية وبالضرورة في مجال السلع والخدمات الأمر الذي يحتم عليها التأكيد على ضرورة أن يتم ذلك وفقًا لقواعد تكفل الحفاظ على الموارد الطبيعية لضمان ديمومة الإنتاج وتراعي الأبعاد الاجتماعية(تأخذ بعين الاعتبار) كلا من سلطات الدولة والمؤسسات العامة والخاصة والتعاونية وعلى وجه المفيد من تلك التي تضطلع بمنح تراخيص المشرعات الجديدة أو القائمة وكذلك الشركات الأجنبية التي تباشر أنشطتها داخل حدود الجمهورية عبر التقييم البيئي للمشروعات بحيث لا تتنافى إجراءات الدراسات التقييمية مع دراسات الجدوى ووفقا لنصوص"قانون حماية البيئة".

بتكلفة تزيد عن ٦,٤١ تريليون ريال حتى ٢٠١٥م

مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الرابعة تستهدف تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن ٨٪

كتب /أحمد الطيار

■،، قالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إن مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١١-٢٠١٥م ستسهم في تحقيق نمو اقتصادي جيد لليمن لا يقل عن ٨٪ وستخلق الآلاف من فرص العمل الدائمة وهو ما يطلق عليه الأثر الاقتصادي للبرنامج فيما يعول على البرنامج من ناحية أخرى الإسهام في التخفيف من الفقر وتنمية الموارد البشرية كأثر اجتماعي ملموس على أرض الواقع .

ويبلغ حجم البرنامج الاستثماري المعتمد للخطة ٦,٤١ تريليون ريال منها ٣,٨٦تريليون ريال للمشاريع قيد التنفيذ و"٢,٥٥" تريليون للمشاريع التنموية الجديدة فيما تبلغ إجمالي تقديرات الأنفاق العام للبرنامج الاستثماري "٤,١١" تريليون ريال منها "١,٧٥" تريليون ريال للمشاريع قيد التنفيذ و"٢,٣٥" تريليون ريال للمشاريع الجديدة.

وتؤكد الوزارة أن البرنامج يستهدف تحقيق جملة من الغايات أبرزها المساهمة في تحقيق الأهداف والسياسات والتوجهات العامة للخطة الخمسية الرابعة وتحقيق الأهداف والسياسات القطاعية للخطة والمساهمة في خلق فرص عمل دائمة والتخفيف من الفقر كما روعي فيه تحقيق عدالة التوزيع وخفض فجوة الخدمات بين الريف والحضر وخفض فجوة النوع الاجتماعي.

ويمثل تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وتطوير البنية التحتية وتعزيز بناء الدولة ابرز أولويات البرنامج الاستثماري الجديد للخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠١١م -٢٠١٥م.

وتبين التقارير أن اعتماد أولويات البرنامج الاستثماري الجديد تم وفق رؤية مدروسة ارتكزت على إعطاء الأولوية للمشاريع الجارية من خلال استكمال تنفيذ المشاريع الجارية ذات التمويل المشترك الحكومي والخارجي، وتنفيذ المشاريع ذات التمويل المشترك التي تم الاتفاق على التخصيص لها مع المول واستكمال تنفيذ المشاريع الجارية ذات التمويل المحلي بنسبة ١٠٠٪ مع التأكيد على أثرها الاقتصادي والتنموي وسلامة الإجراءات المتبعة.

ويشمل البرنامج الاستثماري التابع للخطة الخمسية الرابعة عدداً من المشاريع الجديدة موزعة على عدة قطاعات حيث حظي قطاع البنى التحتية بالنصيب الأكبر بنسبة "٤٩,٥٢٪" والإنتاجي بنسبة "٩,٧٢" وقطاع شبكة الأمان الاجتماعي بنسبة "١١,٤٣" ٪ وقطاع الإدارة العامة بنسبة "٦,٢٧"٪ وقطاعات الحكم الجيد بنسبة "٥,٠١٪ وقطاع تنمية الموارد بنسبة" ١٨,٠٥"٪.

وتضمنت الخطة الخمسية الرابعة معالجات جذرية لبعض المشاكل المزمنة المرتبطة بحياة الناس كمشكلة النقص في الطاقة وتزايد الطلب على تغطية الكهرباء وبخاصة في المناطق الريفية حيث حظي بمعالجات فاعلة تضمنتها استهدافات الخطة الخمسية الرابعة من أبرزها زيادة القدرة المركبة للمحطات القائمة من " ١٥٦٥ميجاوات إلى " ٣٥٣٠" ميجاوات وزيادة القدرة المتاحة للمحطات القائمة من " ١٤٢٦" ميجاوات إلى " ٢٩٠٦" ميجاوات إلى جانب زيادة نسبة التغطية الكهربائية من الشبكة العامة لكهرباء الريف من " ٢١ ٪ إلى " ٣٠" ٪ وزيادة الطاقة المنتجة من محطات المؤسسة من " ٦٤٦٢" إلى ٧١٠٧ ميجاوات كما تستهدف الخطة تحفيز الاستثمار الخاص والأجنبي في أنشطة التوليد والتوزيع الكهربائي.

ورغم تفاؤل الحكومة بهذا البرنامج إلا أن مسئولين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي يشيرون إلى أن هناك صعوبات وتحديات تواجه تنفيذ المشاريع الممولة بالقروض والمساعدات الخارجية من أبرزها التأخر في إجراءات التخصيص للمبالغ المتعهد بها من قبل بعض الدول والمؤسسات التمويلية وعدم البت في المقترحات المقدمة إليها والتأخير في إجراءات التوقيع على اتفاقيات التمويل بالمبالغ التي تم تخصيصها من قبل بعض الدول والمؤسسات التمويلية المانحة رغم الاتفاق على التخصيص وطول الفترة إلى حين نفاذ اتفاقيات التمويل وضعف التفاعل والالتزام من بعض المانحين بمبادئ إعلان باريس بخصوص تحسين فاعلية المساعدات وعدم توافق اتجاهات بعض المانحين (التقليديين) مع أولويات مشاريع البرنامج الاستثماري للخطة ذات الفجوة التمويلية وتوجيه تخصيصاتها لمشاريع جديدة، إلى جانب غياب مكاتب التمثيل لبعض الجهات المانحة في اليمن لتسهيل وتسريع التشاور والتفاوض حول الجوانب التمويلية والفنية والتنفيذية للمشاريع المتوافق عليها

مصافي عدن تكرم موظفات الشركة والتربويات والرياضيات بمديرية البريقة

■،، عدن/سبأ

كرمت شركة مصافي عدن أمس ٣٠ امرأة من موظفات الشركة والتربويات والرياضيات بمديرية البريقة والإعلامية القديرة بقناة عدن الفضائية أمل بلجون بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

وفي التكريم أوضح المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن الدكتور نجيب منصور العوج أن تكريم الموظفات الرائدات والمبرزات في الشركة وغيرها يأتي تقديرا وعرفانا بالجهود التي بذلنها في حياتهن العملية.. منوها بالدور الذي تقوم به المرأة في إطار عملها بشركة مصافي عدن.

وحث العوج على ضرورة تعزيز جهود الموظفات ودروهن في توعية المجتمع والنشء والدفع بهم للحفاظ على السلم الاجتماعي.. مؤكدا استعداد الشركة دعم جهود المرأة في إنشاء الجمعيات والمشاركة في منظمات المجتمع المدني وتأهيل أعضائها بما يسهم في خدمة المجتمع.

من جانبه أشار عضو مجلس النواب عبدالخالق البركاني إلى الدور الذي تلعبه المرأة في توعية الأجيال بالقيم الوطنية.. مشيرا إلى أن رسالة المرأة التي تؤديها تمثل رسالة محبة وتآخٍ بين أفراد المجتمع.

وألقيت في التكريم كلمتان لمنسقة المرأة بمصافي عدن سمارة العراسي وعن المكرمات لمنيرة السياني، أشارتا إلى أهمية التكريم في رفع معنويات النساء العاملات ومواصلة الجهود في توعية وتربية الأبناء وخلق أجيال واعية تسهم في خدمة البناء والتنمية.

حضر الحفل نائب المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن الدكتور أحمد حسن ورئيس نقابة عمال المصافي محمد عبدالله المسيبلي.

مسح بحري للمياه الإقليمية اليمنية

■،، عدن/سبأ

بدا فريق من الباحثين في الهيئة العامة لأبحاث علوم البحار والأحياء المائية أمس بمسح بحري في المياه الإقليمية اليمنية لإعداد دراسة علمية للأنظمة البيئية.

وأوضح نائب رئيس الهيئة المهندس سالم صالح عوض أن الفريق الذي يضم سبعة من كبار الباحثين اليمنيين سيقوم خلال أسبوع بتحديد قياسات المؤشرات الفيزيائية والكيمائية البحرية، وتصنيف التاليف النوعي والكمي للطافيات النباتية والحيوانية لدراسة تغيرات المناخات البحرية، وتحديد جوانب التلوث الإشعاعي.

وأشار إلى أن الدراسة تلك تاتي كمقدمة علمية يشرع الباحثون في الهيئة من إعدادها لتقديم المعلومات على المستوى الوطني والإقليمي، ومعرفة أسبابها البيولوجية والطبوغرافية.

ولفت إلى أن إعداد الدراسة في شهر ابريل الجاري يأتي في ضوء الاستقرار النسبي لتقلبات مياه البحر التي تساعد الباحثين في تنفيذ مهامهم بالشكل المطلوب.

خطة حكومية لتطوير زراعة النخيل في سهل تهامة

■،، الحديدة/سبأ

أقيم أمس بمديرية الدريهمي محافظة الحديدة يوم إيضاحي لعشرين من مزارعي النخيل، نظمته إدارة المنطقة الزراعية الوسطى التابعة للهيئة العامة لتطوير تهامة.

وهدف إلى تعريف المزارعين بأهمية العمليات الزراعية وخدمة أشجار النخيل وكيفية مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب النخيل بالمنطقة.

واستعرض المختصون التوصيات الإرشادية الخاصة بزراعة أشجار النخيل، بالإضافة إلى تدريب المشاركين على عملية التسميد والري وكيفية المكافحة الكيميائية لبعض الآفات.

وأوضح رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة الدكتور عبدالسلام الطيب لوكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ أن هذه الفعاليات تأتي ضمن برنامج لتوعية مزارعي النخيل في سهل تهامة في إطار خطة الهيئة من أجل تطوير وتحسين زراعة النخيل.

وبين أن الهيئة تعمل على إدخال التقنيات الزراعية الحديثة لتطوير زراعة النخيل في سهل تهامة والحفاظ على المياه الجوفية من خلال إدخال شبكات الري المختلفة.

لافتا إلى أن هناك تنسيقاً بين الهيئة والجهات ذات العلاقة لإدخال الزراعة بالأنسجة وكذا شبكات الري الحديثة إلى جانب نشر التوصيات الإرشادية لزيادة الإنتاج وتطويره وتوفير فرص عمل للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لمزارعي النخيل في سهل تهامة.